جامعة الوادي ـــــــــــــــ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ـــــــــــــــ قسم: العلوم الاقتصادية

المستوى: سنة أولى ماستر - اقتصاد نقدي وبنكي- ـــــــــ السنة الجامعية: 2018-2019

الجابة النموذجية على إمتحان السداسي الأول في مقياس قانون النقد والقرض

الإسم واللقب: ..... ـــــــــــــــ الفوج: .....

السؤال الأول: (08 نقاط) أجب عن الأسئلة التالية: **02 * 04**

1) أذكر المبادئ الرئيسية لقانون النقد والقرض 90-10 - دون شرح-؟. .....

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:**

إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: **وضع نظام بنكي على مستويين:** **إصلاح السياسة النقدية:**

2) أذكر المحاور الإصلاحية الرئيسية لمضمون الأمر 03-11 الصادر في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض - دون شرح -؟ .....

تعزيز وتدعيم صلاحيات بنك الجزائر **تنظيم مهنة ممارسة العمل المصرفي والمالي** **تعزيز الإطار الرقابي والإشرافي على البنوك والمؤسسات المالية**

تعزيز متطلبات الإفصاح والشفافية **ضمان أموال المودعين** **تنظيم الصرف وحركات رؤوس الأموال**

3) أذكر مضمون المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 22 ماي 2007؟ .....

أتاح إمكانية إنشاء شبابيك للتأمين على مستوى البنوك والمؤسسات المالية أو هيئات مشابهة على أساس اتفاقية أو عدة اتفاقيات توزيع ويتم تحديد النسب القصوى لعمولة التوزيع بقرار من الوزير المكلف بالمالية، وتتصرف هذه الهيئات بصفة وكلاء لشركات التأمين.

4) أذكر صلاحيات بنك الجزائر؟

يكلف بنك الجزائر بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف. كما يطلب بنك الجزائر من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية تزويده بالمعلومات والإحصاءات التي تمكنه من معرفة الأوضاع الاقتصادية والمالية داخليا وخارجيا. كما يساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ناهيك عن أن بنك الجزائر يخول مهمة إصدار النقد،

السؤال الثاني: (04 نقاط) عرف المصطلحات التالية كماجاءت في قانون النقط والقرض: 02 * 02

1) الاعتماد الإيجاري: يعرف بأنه:" عملية تجارية ومالية: يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفقة، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو القانون الخاص؛ وتكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن خيار الشراء لصالح المستأجر؛ وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو المجالات التجارية والمؤسسات الحرفية".

2) التوريق: "عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية، و تتم هذه العملية على مرحلتين: 1) تنازل عن القروض الرهنية من قبل مؤسسة مصرفية أو مالية إلى مؤسسة؛ 2) قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض الرهنية.

السؤال الثالث: (08 نقاط) لقد أحدث قانون النقد والقرض 90-10 والتعديلات المتعاقبة عليه القطيعة مع الممارسات الاقتصادية والمالية السابقة، فقد سمح بتأسيس محيط بنكي ومالي جديد يتماشى أكثر مع تحرير الاقتصاد وقواعد ومعايير العمل البنكي على المستوى العالمي، إذ منح لبنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية بتحديد الإطار العام . لقواعد عمل المنافسة، وسمح للبنوك بالمقابل النشاط والعمل البنكي وفق معايير اقتصاد السوق. وهذا تولد على من خلال جملة من نقاط القوة التي تميز بها هذا القانون وما جاء به من تعديلات رغم ذلك توجد جملة من نقاط الضعف التي تستدعي مواصلة مسيرة الإصلاح. المطلوب منك عدد نقاط القوة والضعف كما درستها؟ **16*0.5**

يمكن توضيح مختلف نقاط القوة التي أحدثها قانون النقد والقرض 90-10 والتعديلات المتعاقبة عليه على القطاع البنكي الجزائري فيما يلي:

1. **رد الاعتبار لبنك الجزائر، وتوضيح مكانته في النظام البنكي والنقدي، وإعادة تنظيمه تنظيما داخليا محكما.**
2. **تقليص صلاحيات الخزينة العمومية وإبعادها عن إحداث العملة ومنح القروض.**
3. **إعادة تقييم ورد الاعتبار للعملة الوطنية من خلال وظائفها الداخلية كوسيلة للتبادل ومخزن للقيمة.**
4. **استعادة البنوك التجارية لاستقاليتها ووظائفها التقليدية.**
5. **وضع قانون بنكي معدل ومتمم قادر على إرساء نظام بنكي فعال وقادر على التسيير الأمثل للموارد.**
6. **إلغاء مبدأ التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص النقد والقرض.**
7. **إلغاء مبدأ التخصص البنكي وبالتالي السماح بظهور عدة منتجات وخدمات بنكية جديدة.**
8. **المساهمة في تطهير الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية.**

9. إنشاء بورصة الجزائر وبالتالي المساهمة في تنويع مصادر تمويل مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

10. تحسين العلاقة بين البنك والمؤسسة وتسيير جيد للأخطار

كما عانى من نقاط ضعف نوجز أبرزها فيمايلي:

1. الاهتمام بالجانب الشكلي أكثر من المضمون، فنلاحظ أن بنك الجزائر أعطيت له كل المهام وهو عاجز عن أدائها لوحده.
2. إعطاء صلاحيات واسعة لبنك الجزائر تفوق قدراته التقنية وامكانيته المادية والبشرية.
3. إعطاء صلاحيات واسعة لمحافظ بنك الجزائر فقد كان مدير البنك المركزي، وممثله في الخارج، ورئيس مجلس النقد والقرض، ورئيس لجنة الرقابة البنكية، والتي تعتبر مهام كثيرة لا يمكن أن يتحملها شخص واحد.
4. صعوبة تجسيد العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر.
5. صعوبة تطبيق مبادئ قانون النقد والقرض على المؤسسات المالية العاجزة.
6. غياب جهة قضائية متخصصة لحل النزاعات التي تكون في المجال البنكي والمالي.
7. استحالة وضع نظام بنكي على مستويين، لأن قانون 90-10 لم يضع حدا نهائيا للعلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية وإنما قام بتحديد قيمة التمويل 10%.
8. عجز قانون 90-10 على إرساء ثقافة بنكية متينة في الوسط البنكي والمالي الجزائري وحتى لدى المواطن العادي.

ملاحظة لاتنس كتابة الإسم واللقب والفوج ومراعاة الوضوح

بالتوفيق للجميع أستاذ المقياس د. عادل زقرير